



الأزمات المالية والاقتصادية كقضايا دولية معاصرة

عثمان عبد المقصود عبد السلام إمحيسين*

قسم الدراسات الإقليمية والدولية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية، طرابلس، ليبيا

Financial and economic crises as contemporary international issues

Othman Abdel Maqsood Abdel Salam Emhesin *

Department of Regional and International Studies, School of Strategic and International
Studies, Libyan Academy, Tripoli, Libya

* Corresponding author

othmanemhesin1982@gmail.com

* المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-04-13

تاريخ القبول: 2025-04-03

تاريخ الاستلام: 2025-02-10

المخلص

تعد الأزمات المالية والاقتصادية من أبرز القضايا الدولية المعاصرة التي تؤثر على استقرار الدول والنظام الاقتصادي العالمي، وتتنوع أسباب هذه الأزمات بين العوامل الداخلية كضعف السياسات المالية، والعوامل الخارجية مثل الأزمات العالمية والمتغيرات الاقتصادية الكبرى، وتهدف هذه الورقة إلى تحليل مفهوم الأزمات المالية والاقتصادية، أسبابها، تداعياتها، وآليات التعامل معها، والأزمة المالية العالمية 2008 كقضية دولية معاصرة، وتستخدم هذه الورقة منهجاً وصفيًا لدراسة المفاهيم الأساسية للأزمات المالية والاقتصادية، ومنهجاً استقرائياً لاستقراء انعكاسات هذه الأزمات على المجتمعات وسبل الحد من تأثيرها. وتم التوصل في هذه الورقة البحثية إلى أن الاقتصاد الحر يمر بأزمات اقتصادية أو أزمات مالية لأنه واجه عوامل تعوقه عن أداء وظائفه في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار والادخار، والأزمات الاقتصادية متوقعة نتيجة للدورات الاقتصادية، كما أن الأزمات الاقتصادية والمالية تحدث في كل زمان ومكان وخاصة بعد أن أصبح العالم وحدة متقاربة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وأصبحت أياً من مكوناته عرضة للأزمة التي تؤثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة، ويؤدي تطور الأنظمة الاقتصادية والشفافية وتعزيز البنية التحتية إلى التقليل من حدة الأزمات والحد من احتمالية حدوثها، وتوصي هذه الورقة البحثية بالاعتماد على التخطيط الاقتصادي والتنبيه الوقائي والإدراك والفهم العميق للأزمة الاقتصادية والمالية حتى يمكن النجاح في مواجهتها والحد من تأثيرها، وتدعيم الرقابة النقدية على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئة رقابية دولية ذات استقلاليتها وشفافية.

الكلمات المفتاحية: الأزمات المالية، الأزمات الاقتصادية، الأزمة المصرفية، سوق الأوراق المالية.

Abstract

Financial and economic crises are among the most prominent contemporary international issues affecting the stability of countries and the global economic system. The causes of these crises vary from internal factors, such as weak financial policies, to external factors, such as global crises and major economic changes. This paper aims to analyze the concept of financial and economic crises, their causes, repercussions, and mechanisms for dealing with them, and the 2008 global financial crisis as a contemporary international issue. This paper uses a descriptive approach to study the basic concepts of financial and economic crises, and an inductive

approach to explore the repercussions of these crises on societies and ways to mitigate their impact. This research paper concludes that a free economy experiences economic or financial crises because it encounters factors that hinder it from performing its functions of production, distribution, consumption, investment, and savings. Economic crises are expected as a result of economic cycles. Furthermore, economic and financial crises occur at all times and in all places, especially now that the world has become a politically, economically, and culturally convergent entity, with each of its components becoming vulnerable to crises that impact their societies to varying degrees. The development of economic systems, transparency, and strengthening infrastructure reduce the severity of crises and limit the likelihood of their occurrence. This research paper recommends relying on economic planning, preventative forecasting, and a deep understanding of economic and financial crises to successfully confront them and mitigate their impact. It also recommends strengthening monetary oversight of financial institutions through the management and supervision of an independent and transparent international regulatory body.

Keywords: Financial crises, economic crises, banking crisis, stock market.

المقدمة

مما لا شك إن الأزمات المالية والاقتصادية هي التي كانت سبباً في إفلاس وانهيار الشركات والمؤسسات والدول والمنظمات، كما إنها تسببت بأضرارٍ كبيرةٍ كطرد أعدادٍ كبيرةٍ من العمال العاملين بالمصانع والشركات، وتسببت هذه الأزمات أضراراً اجتماعية تفوق كثيراً الأضرار الاقتصادية، والأزمات التي يمكن أن تحدث على مستوى الأفراد يمكن معالجتها بشكل أو بآخر، أما الأزمات على المستوى المحلي فلا يمكن علاجها إلا بإتباع سياسات كلية لتجنب البلاد آثار الأزمة، وتصيب الأزمات الإقليمية أسواقاً واسعةً ثم غالباً ما تتحول إلى أزمات عالمية يصعب علاجها، مما ينتج عنها آثار حادة قد تمتد لعدة سنوات، كما حصل في ثلاثينيات القرن الماضي وخلال الثمانينات والتسعينات من نفس القرن في الأسواق الآسيوية، وبسبب حدوث هذه الأزمات استوجب الانتباه من جانب صانعي السياسات الاقتصادية والعمل على مواجهة الأزمات المالية والتنبؤ بها ومحاولة تفاديها.

إشكالية البحث:

تشكل الأزمات المالية العالمية من أكثر الموضوعات أهمية وتصدرت للأخبار في العصر الحديث، لارتباطها بشكل مباشر بالعملة المالية التي قادت إلى التحول إلى عالمية النشاط المالي والاقتصادي والأسواق، الأمر الذي أدى إلى ارتباط اقتصاديات دول العالم بعضها ببعض، وحيث إن المشكلة التي تواجه أي نظام مالي أو مصرفي في بلد ما لم يعد مقصوراً على دولة ما، فنظراً للتحويلات التي طرأت على النظام المالي الدولي في سياق التكامل المالي العالمي فإن الأزمات المالية لن يكفي لتجنبها إتباع سياسات وطنية سليمة، حيث أصبح ذلك ممكناً أن تنشأ تلك الأزمات من خلال العدوى. وسنحاول فيما يلي طرح التساؤلات التالية:

- ما هي طبيعة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية التي تواجه اقتصاديات دول العالم؟
- ما هي المسببات الفعلية لهذه الأزمات؟
- ما هي الآليات الاقتصادية والمالية لتجاوز هذه الأزمات؟
- ما هو الحد الأدنى من الخطوات اللازم اتخاذها للتأكد من استعداد أي دولة لمواجهة الأزمات؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل الإطار المفاهيمي للأزمات الاقتصادية والمالية والفرق بينهما مبيناً أسباب هذه الأزمات وأنواعها وأنماطها المختلفة، والمراحل التي تمر بها هذه الأزمات وكيفية مواجهتها والحد من تأثيرها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من أنه يسعى إلى تحليل أسباب الأزمات المالية والاقتصادية ونتائجها وإتجاهاتها، وتوضيح آثارها وانعكاساتها المستقبلية، وتحديد العناصر المؤثرة في تعظيم آثار الأزمة، وطرق تجاوزها والتخفيف منها.

فرضية البحث:

إن إدارة الأزمات يجب أن تبدأ من خلال التعامل مع الأزمة القائمة بذاتها وتعمل في إطار الاستراتيجية العامة للدولة، التي تتطلب تحديد الأهداف الرئيسية والاستراتيجية الانتقائية للدولة خلال الأزمة والتحليل المستمر لتطوراتها والعوامل المؤثرة فيها، وتحديد البدائل والاحتمالات المختلفة والتنبؤ بمسارها المستقبلي والاختيار الإستراتيجي للفرص وتحاشي المخاطر أو تقليلها بفعالية من خلال المعلومات الدقيقة والمعطيات المناسبة والإدارة الرشيدة، ويعتبر حدوث الأزمات والتقلبات الاقتصادية من أهم السمات التي تحدد النظم الاقتصادية، وانعدام الاستقرار المالي في إحدى الدول يمكن أن يؤثر سلباً على النظام المالي الدولي.

منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المناهج التالية:

- المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة الإطار المفاهيمي وماهية الأزمات المالية والاقتصادية وأنواعها وطبيعتها.
- المنهج الاستقرائي: وذلك من خلال استقراء انعكاس الأزمات الاقتصادية والمالية على المجتمعات وطرق الحد من هذه الأزمات.

ما سيضيفه هذا البحث:

سيتم من خلال هذا البحث التعرف على ماهية الأزمات الاقتصادية والمالية والمفارقة بينهما وكيفية مواجهة هذه الأزمات والحد من تأثيرها مع التركيز على الأزمة المالية العالمية 2008 كنموذج.

أولاً: الإطار النظري للأزمات الاقتصادية والمالية والفرق بينهما.

إن الأزمة تحدث في نطاق معين يمكن أن نطلق عليه (وعاء الأزمة) والذي يتأثر بها وتحدث من خلاله، ويعد وعاء الأزمة هو الاقتصاد والذي هو وعاء يتأثر بالأزمة قد يكون عينياً وقد يكون مالياً، ولذا لزم التعرف لمعنى كلاً منهما، وبيان أيهما يعد وعاء للأزمة المالية ويتأثر بها بصورة مباشرة.

مفهوم الأزمة الاقتصادية: الأزمة الاقتصادية هي عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق، لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، فعدم كفاية المحاصيل الزراعية أو المياه في بلد ما يحدث مجاعة أو قحطاً لندرة الحاجات وقلتها فتحدث الأزمة الاقتصادية.

وتعرف كذلك: الأزمة الاقتصادية هي فترة انقطاع في مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد، حيث ينخفض الإنتاج ويقل معدل الاستثمار وتزداد معدلات البطالة.⁽¹⁾ والأزمات الاقتصادية أصلها ناجم في الأساس عن أزمات مصرفية ومالية وأسبابها الحقيقية تكمن في سلوك الإنسان الاقتصادي وسلوك الصناعة المصرفية وأدواتها المبنية على النقود والتوسع في النقود الائتمانية.

مفهوم الأزمة المالية: هي حالة تمس أسواق البورصة وأسواق الائتمان لبلد معين أو مجموعة من البلدان، وتكمن خطورتها في آثارها على الاقتصاد مسببة بدورها أزمة اقتصادية ثم انكماشاً اقتصادياً، وعادة ما يصاحب انحصار القروض أزمة سيولة نقدية وانخفاض في الاستثمار وحالة من الذعر والحذر في أسواق المال.

(1) عثمان أحمد عثمان، الأزمات الاقتصادية والمالية آليات المواجهة، مجلة روح القوانين، العدد 94، 2021، ص621.

أيضاً تعرف الأزمة المالية: بأنها حالة اضطراب أو تؤثر مالي يؤدي إلى تعرض المتعاملين في الأسواق المالية لمشكلات سيولة، مما يستدعي تدخل السلطات القومية لاحتواء تلك الأوضاع، وقد تأخذ الأزمة المالية شكل أزمة المديونية أو أزمة عملات أو أزمة مصرفية (1) ويمكن القول بأن مفهوم الأزمة المالية مفهوم مطلق، وفي أغلب الأحيان يستخدم للدلالة إما على أزمة مصرفية أو أزمة مديونية أو أزمة عملة.

- الفرق بين الأزمة الاقتصادية والأزمة المالية

الأزمة الاقتصادية: تحدث عند عدم كفاية عوامل الإنتاج في الاقتصاد العيني الحقيقي كالأرض والمصانع والطرق والمحطات الكهربائية والقوى البشرية عن الوفاء بالالتزامات المطلوبة في السوق لندرة الحاجات وقتلتها بسبب حدوث كارثة طبيعية كفيضان أو قحط وبالتالي يحدث خلل بين العرض والطلب فتوجد عندئذ الأزمة الاقتصادية.

الأزمة المالية: فيكون مصدرها المؤسسات المالية، وتحدث نتيجة لكسب اليد السيء وذلك عندما تقوم بعض المؤسسات في الإسراف في إصدار أسهم بقيم مالية تزيد عن القيمة الحقيقية للأصول التي يمتلكها الاقتصاد الحقيقي وحجم مديونياتها عند الغير، مما يؤدي إلى تضخم الاقتصاد المالي والفصل بينه وبين الاقتصاد الحقيقي. (2)

ثانياً: أسباب الأزمات الاقتصادية والمالية

1- تؤدي قوانين السوق والاختلاف بين الطلب والعرض إلى ظهور اختلالات في الطلب والعرض بشكل دائم ومتنوع ومتكرر، بسبب تعرضها لمجموعة من العوامل والظروف الاقتصادية المرتبطة بالمنافسة والإنتاج والتأثر بالتوقعات التي قد تكون غير صحيحة فضلاً عن العوامل المرتبطة بالفساد وسوء الإدارة ونقص المعلومات والتطور الإداري والقيمي للمجتمعات.

2- النظام الرأسمالي القائم على قوانين السوق، الأمر الذي يؤدي وبشكل دائم إلى فروقات بين العرض والطلب لإن بنية النظام الرأسمالي العالمي الحالي تحتوي على تناقضات واختلافات تساعد على خلق الأزمات المالية.

3- وجود الاختلافات الهيكلية في بعض الدول، وضعف مناخ الاستثمار لديها وخاصة البنية القانونية والتشريعية أدى إلى ظهور العديد من الأزمات المالية في هذه الدول.

4- طبيعة النظام المالي العالمي القائم على وجود عملة موحدة والسيطرة الأمريكية عليه يؤدي إلى تقادم الأزمات وانتشارها وتعاضم أثرها في مختلف دول العالم.

5- صدور أزمات بسبب انفجار الفقاعات المالية التي تنشأ عن المضاربة بعد عودة أسعار الأصول (أوراق مالية أو عقارات) إلى مستوياتها الطبيعية وتمثل أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في الولايات المتحدة الأمريكية 2007 نموذجاً يستشهد به في هذا السياق (3).

ثالثاً: أنماط الأزمات الاقتصادية والمالية.

لقد ميز صندوق النقد الدولي بين أربعة أنماط رئيسية من الأزمات المالية الدولية وهي كالتالي - **الأزمة المصرفية** وهي ارتفاع مفاجئ وكبير في سحب الودائع من البنوك التجارية، وينبع ذلك أساساً من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية، فعندما تكون الودائع غير مضمونة فإن انخفاض نوعية محفظة القروض وتزايد القروض الرديئة منها يمكن أن يؤدي إلى الأزمة المصرفية، وهذه الحالة يتوجه العملاء إلى سحب ودائعهم قبل حدوث الأزمة.

(1) رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 3، 2014، ص 108-109.

(2) محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم لندرة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2008، ص 12.

(3) قنطججي سامي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008، ص 32.

- أزمة أسعار الصرف أو أزمة العملة وهي انهيار في أسعار الصرف (انخفاض شديد) أو نفاذ في احتياطي الصرف نتيجة عمليات المضاربة على العملات وعدم استقرار سعر الصرف، وفي معظم الأحيان تتوافق أزمات أسعار الصرف مع الأزمات المصرفية وأزمات أسعار الصرف تعد من أكثر الأزمات التي حصلت في العالم فمئذ سنة 1975 حتى سنة 2007 حصلت 158 أزمة متعلقة بأزمات أسعار الصرف (1)

- **الأزمة المالية للأوراق المالية:** وتحدث هذه الأزمات عندما يتم الإقبال بشكل كبير ومفاجئ على بيع الأصول المالية من قبل حاملي هذه الأوراق في فترة زمنية محدودة وتؤدي إلى أضرار كبيرة بالنسبة للمنشآت والمنظمات والتي تؤدي إلى انخفاض أسعار أسهم هذه المنظمات وانخفاض القيمة السوقية للأصول مما يؤدي إلى خسائر كبيرة قد تؤدي إلى انهيارها، وتحقيق هذا النوع من الأزمات عند وجود أزمة في أسواق المال تسبب في ضعف قدرة الأسواق على أداء دورها بفعالية، مما يعكس آثار سلبية كبيرة تمتد للاقتصاد الحقيقي.

- **أزمة المديونية أو أزمة الديون الخارجية:** تحدث هذه الأزمة عندما تعجز الدولة عن سداد خدمات ديونها الخارجية من أقساط وفوائد والإعلان عن عدم المقدرة على خدمة الدين والدخول في مفاوضات إعادة الجدولة (2).

رابعاً: مراحل وأساليب التعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية.

أ - مراحل إدارة الأزمات:

- الإنذار المبكر وهو الإنذار بوقوع الأزمة والحد من أسباب الأزمة وتخفيض مخاطرها.
- الاستعداد والوقاية وهو تدريب العاملين على الوقاية من الأزمات والاستعداد لجميع الاجتماعات والسيناريوهات للمشاكل والأزمات.
- احتواء الأضرار أو الحد منها وهو تنفيذ الخطوات المحددة لمواجهة الأزمات وتقليل آثارها وعلاجها وهي المهمة الأساسية من مهام إدارة الأزمات.
- الاستفادة من التجارب السابقة لجميع المؤسسات التي تتعرض للأزمة وكيفية الخروج منها (3).

ب - أساليب حل الأزمات والتعامل معها

- **الطرق التقليدية:** ويتم ذلك عن طريق إنكار الأزمة وكبت الأزمة وإخماد الأزمة والتقليل من أهمية الأزمة وتفريغ الأزمة.
- **الطرق غير التقليدية:** ويتم ذلك عن طريق فرق العمل، وطريقة الاحتياطي التعبوي للتعامل مع الأزمات، وطريقة المشاركة الديمقراطية للتعامل مع الأزمات، وطريقة الاحتواء، وطريقة تصعيد الأزمة، وطريقة تفريغ الأزمة من مضمونها، وطريقة تفتيت الأزمات، وطريقة احتواء وتحويل مسار الأزمة.

ج - الإجراءات اللازمة للتصدي للأزمات الاقتصادية والمالية.

- 1- تشكيل فريق العمل لإدارة الأزمات الاقتصادية وذلك بتكوين فريق لإدارة الأزمات يكون تمثيلاً لأعلى سلطة لأن الأزمة تتطلب ردود أفعال غير تقليدية مقيدة بضيق الوقت وضغوط الموقف.
- 2- التخطيط الاقتصادي كمتطلب أساسي فالتخطيط الاقتصادي يعد أحد الركائز الأساسية لمواجهة الأزمات مما يتطلب التدريب وتعلم التخطيط اللازم لمواجهة الأزمات لمنع حدوثها أو الحد من آثارها.
- 3- إتباع الوسائل العلمية للتعامل مثل المحاكاة والسيناريوهات للتعامل مع الأزمة لإيجاد بدائل مقترحة للخروج منها.
- 4- التنبؤ الوقائي وتعتمد على جمع البيانات وتحليلها لتوقع ردود الفعل من خلال إنشاء مركز لإدارة الأزمات المالية.
- 5- الاعتماد على مراكز البحوث مع الخبراء الماليين في داخل الدولة في مجال الإدارة المالية.

(1) غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الأزمات الأسس والتطبيقات، الدار المنهجية، عمان، 2015، ص19.

(2) عثمان احمد عثمان، مرجع سابق ذكره، ص648.

(3) هبة محمود الباز، الأزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة، "رسالة دكتوراه"، جامعة عين شمس، 2008، ص89.

- 6- إقامة شبكة علاقات واسعة مع الخبراء الماليين في داخل الدولة أو الخبراء الماليين في دول أخرى للاستفادة من تجاربهم ومحاولة تحقيق التنسيق فيما بينهم لمحاولة تفادي الأزمة.
- 7- وجود سجل للأزمات توثق به المنظمات أو الدول كل المواقف التي تعتبرها من شأنها تهديد كيان المنظمة أو الدولة. (1)

- الأزمة المالية العالمية (2008) كقضية دولية اقتصادية معاصرة.

مع انفجار فقاعة الرهن العقاري الأمريكي فوجئ العالم بسقوط أو عجز مؤسسات مالية فاق عمر بعضها القرن وعاشت حقبة الكساد الكبير، وبدأت الأزمة من مرحلتها الثانية وليس بدايتها التقليدية في أسعار الأصول، وأعمق الصدمات تحققت في الدول الكبرى والمصدرة للخدمات المالية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وأيسلندا، أما غير المرتبطين بأزمة القطاع المالي الأمريكي فهم أيضاً قد تأثروا بأزمة الاقتصاد الأمريكي، حيث تبلغ ديون الولايات المتحدة الأمريكية 25% والبالغة نحو احدى عشر ترليون دولار أمريكي في عام 2008 للحكومات الأجنبية ونصفها لدولة اليابان ودولة الصين، وللبلدان العربية نصيب منها، ومعظم اقتصاديات آسيا و أوروبا مرتبطة بتجارها السلعية والخدمية مع الاقتصاد الأمريكي. (2)

وأذهلت الأزمة الجميع بسرعة انتشارها وانتقالها من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، فكانت مثلاً واضحاً لما يمكن أن يؤدي إليه تفاعلات الاقتصاد الجديد في عصر العولمة وثورة الاتصالات وأثبتت أن العالم هو قرية صغيرة، فقد هزت الأزمة البنيان الاقتصادي العالمي ككل.

- الأسباب الرئيسية للأزمة المالية العالمية عام (2008).

اختلف الاقتصاديون في تحديد أسباب الأزمة العالمية 2008 فمنهم من رجح حدوثها لوجود خلل استراتيجي في ماهية التكوين الفكري للنظام الرأسمالي، ومنهم من رجحها لوجود خلل في ظاهرة العولمة المالية والعولمة المصرفية، وتتمثل هذه الأسباب في التالي:

- 1- اختلال التوازن بين الأنشطة الإنتاجية والأنشطة المالية.
- 2- نمو نشاط المضاربات بشكل كبير ومتنامي.
- 3- عدم الشفافية ووضوح البيانات المالية وسوء الإدارة.
- 4- تطبيقات العولمة الاقتصادية.
- 5- نمو الاقتصاد الافتراضي الوهمي.
- 6- عدم وجود قواعد مصرفية سليمة ورقابة فعالة من قبل البنك المركزي.
- 7- تغير ظروف الاقتصاد الأمريكي.
- 8- التفاعل بين سعر الفائدة وبيع الديون.

آثار الأزمة المالية العالمية (2008).

- 1- الركود الاقتصادي العالمي، فقد كان للأزمة المالية لعام 2008 آثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي، حيث عانى العديد من البلدان من الركود الذي استمر لسنوات وكان سببه تراجع النشاط الاقتصادي مع تقليص الشركات للإنتاج وارتفاع في عمليات التسريح، مما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي.
- 2- زيادة البطالة والمتعثرين في دفع الرهن العقاري، أدت الأزمة المالية لعام 2008 إلى ارتفاع معدل البطالة والمتعثرين في دفع الرهن العقاري، حيث فقد الكثير من الناس وظائفهم ومنازلهم وكان لهذا تأثير مدمر على المجتمعات.

(1) يوسف احمد فارة، إدارة الأزمات مدخل متكامل، الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص17-18.

(2) ناصر التوني، الأزمات المالية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004، ص3.

3- توفير الدعم المالي للمؤسسات المالية الكبرى التي تواجه خطر الإفلاس وتم القيام بذلك لمنع انهيار النظام المالي ولكن طريقة الإنقاذ كانت مثيرة للجدل الشعبي الكبير (1).

النتائج

1- يمر الاقتصاد الحر بأزمات اقتصادية أو أزمات مالية لأنه واجه عوامل تعوقه عن أداء وظائفه في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستثمار والادخار، والأزمات الاقتصادية متوقعة نتيجة للتحويلات الاقتصادية.

2- تحدث الأزمات الاقتصادية والمالية في كل زمان ومكان وخاصة بعد أن تحول العالم إلى وحدة متقاربة سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً بات أي من كياناته عرضة للآزمة التي تؤثر في مجتمعاته تأثيرات متفاوتة.

3- إن ازدياد الأزمات واشتدادها دليل على ضعف النظام المالي الدولي.

4- يؤدي تطور الأنظمة الاقتصادية والقانونية والشفافية وتطور البنية التحتية إلى التقليل من حدة الأزمات والحد من احتمالية حدوثها.

5- إن عملية الإصلاح الاقتصادي والقانوني تساعد على التخفيف من احتمالية وحدة الأزمات المالية.

6- لقد كان للآزمة المالية لعام 2008 آثار بعيدة المدى على الاقتصاد العالمي، حيث عانت العديد من الدول من الركود الذي استمر لسنوات وكان سببه تراجع النشاط الاقتصادي مع تقليص الشركات للإنتاج وارتفاع في عمليات التسريح، مما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل البطالة وانخفاض الأنفاق الاستهلاكي.

7- سرعة انتشار الآزمة المالية العالمية (2008) وانتقالها من دولة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، فكانت مثلاً واضحاً لما يمكن أن يؤدي إليه تفاعلات الاقتصاد الجديد في عصر العولمة وثورة الاتصالات وأثبتت أن العالم هو قرية صغيرة، فقد هزت الآزمة البنين الاقتصادي العالمي ككل.

التوصيات

1- تدعيم الرقابة على المؤسسات المالية من خلال إدارة وإشراف هيئة رقابية دولية مستقلة تتمتع بالشفافية التامة.

2- إعادة إصلاح أسس وآليات عمل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

3- ضرورة وضع ضوابط والحد من استخدام الأدوات الرأسمالية الحديثة، مثل المشتقات المالية والمتاجرة بالديون، لما لهذه الأدوات من دور في تعظيم اثر الأزمات ومضاعفتها.

4- الاعتماد على التخطيط الاقتصادي والتنبؤ الوقائي والإدراك والفهم العميق للآزمة الاقتصادية والمالية حتى يمكن النجاح في مواجهتها والحد من تأثيرها.

المراجع :

أولاً: الكتب

1- ساسي قنطججي، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الآزمات المالية العالمية، دار النهضة، دمشق، 2008.

2- غسان قاسم، خالد عبد الله، إدارة الآزمات الأسس والتطبيقات، الدار المنهجية، عمان، 2015.

3- يوسف أحمد أبو فأرة، إدارة الآزمات مدخل متكامل، الإثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ثانياً: الرسائل العلمية

1- هبة محمود الباز، الآزمات المالية المعاصرة الأسباب والعلاج والدروس المستفادة دراسة مقارنة، "رسالة دكتوراه"، جامعة عين شمس، 2008.

(1) الآزمة المالية لعام 2008، <https://www.atfx.com> ، 2023/11/24.

ثالثاً: المجلات والجراند

- 1- رانيا عامر، الأزمات المالية العالمية، المجلة الاجتماعية القومية، العدد 3، 2014.
- 2- عثمان أحمد عثمان، الأزمات الاقتصادية والمالية آليات المواجهة، مجلة روح القوانين، العدد 94، 2021.
- 3- ناصر التونسي، الأزمات المالية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 29، 2004.

رابعاً: الندوات والمؤتمرات

- 1- محمد عبد الحليم عمر، قراءة إسلامية في لازمة المالية العالمية، بحث مقدم لندوة الأزمة المالية العالمية من منظور إسلامي وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، 2008.

خامساً: شبكة المعلومات

- 1- الأزمة المالية لعام 2008، <https://www.atfx.com> ، 2023/11/24.